مداخلة للدكتور : سعيد الوردي

في الدورة التكوينية المنظمة لفائدة المترشحين والمترشحات لاجتياز مباراة الملحقين القضائيين وامتحان الحصول على الأهلية لمزاولة مهنة المحاماة

المنظمة من طرف المنصة العلمية maroc droit

يوم 7 أكتوبر 2022

مقدمة:

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين.

نحمد الله تعالى ونشكره شكرا كثيرا على تسخيره لنا لخدمة طلبة العلم ، وتسييره لنا لكل الظروف لنكون في الموعد ، للمشاركة في أشغال هذه الدورة التكوينية الهامة ، التي تنظمها المنصة العلمية ماروك دروا لفائدة طلبتنا الأعزاء من مختلف ربوع الوطن ، المقبلين على اجتياز مباريات الملحقين القضائيين والمحاماة برسم سنة 2022 ، والتي تعتبر من أهم المباريات التي يسعى غالبية طلاب كليتي الحقوق والشريعة للتباري عليها والنجاح فيها.

هذه الدورة التكوينية التي يشارك فيها ثلة من خيرة الأساتذة بكليات الحقوق ، والمهنيين من قضاة ومحامون ، ستكون بدون شك فرصة للمترشحين لاستكمال تكوينهم ، والحصول على قدر مهم من المعارف والمهارات خاصة في الشق المنهجي مما سيسهل عليهم الاستعداد للمباراة والتعاطي بشكل جيد مع أسئلة الامتحان.

وقبل البدء في مداخلتي هاته لا بد لي من تقديم جزيل الشكر والامتنان للساهرين على تسيير الموقع الالكتروني المتميز ماروك دروا وعلى رأسهم صديقي الدكتور نبيل بوحميدي، الذي يكون دائما في الموعد ، كلما دعت الحاجة إلى مساعدة ومواكبة طلاب كليات الحقوق ، فنجده دائما من السباقين لعقد مثل هذه الأنشطة العلمية القيمة. الشكر أيضا موصول إلى كل السادة الأساتذة والقضاة والمحامون الذين يشاركون في أشغال هذه الدورة التكوينية كل باسمه وصفته ، راجيا من الله سبحانه وتعالى أن يجازي الجميع خير الجزاء ، ولا ننسى تقديم الشكر لكل الطلبة والطالبات الذين يتابعوننا من مختلف ربوع هذا الوطن العزيز مع دعواتنا الصادقة لهم ولهن بالتوفيق والنجاح.

موضوع مداخلتي سيتمحور حول **منهجية الإجابة عن موضوع أو أسئلة مباشرة أو أسئلة متعددة الاختيارات في ق ل ع** ، وقد اخترت الجمع بين الموضوع ، الأسئلة المباشرة

والأسئلة ذات الأجوبة متعددة الاختيارات ، لأن هذه الأخيرة ستكون بدون شك في الاختبار الانتقائي الأولي ، لكن بعد هذه المرحلة تأتي مرحلة الاختبارات الكتابية والتي يمكن أن يكون فيها الامتحان عبارة عن مواضيع للتحليل والمناقشة وهذا هو الغالب ، وقد يكون عبارة عن أسئلة مباشرة، لذلك أردت أن تكون هذه المداخلة شاملة لكل الاحتمالات، أما الاختبارات الشفوية فلها منهجية خاصة يمكن أن نخصص لها لقاء آخر في حينه.

وبما أن الغاية من هذه الدورة التكوينية هي تمكين المترشحين لاجتياز مباريات الملحقين القضائيين والمحاماة من الأدوات المنهجية الضرورية للإجابة بشكل جيد عن موضوع الامتحان ، فإننا سوف لن نركز في هذه المداخلة على شرح قانون الالتزامات والعقود ، لأنه مما لا شك فيه أن كل واحد من المترشحين يتوفر على مرجع معين يهيء فيه هذه المادة ، والمعلومات أصبحت متاحة والحصول عليها لن يكلف المترشح الكثير من الجهد. لكننا سنركز على طريقة الإجابة عن أسئلة الامتحان، هذه الأسئلة التي ستكون على الشكل التالي:

في **مباراة الملحقين القضائيين** يشتمل الاختبار الانتقائي الأولي – **وحده** - على أسئلة و أجوبة من عدة اختيارات Q.C.M تتعلق بقضايا ومواضيع ذات الصلة بمنظومة العدالة ، أسئلة مرفقة بأربعة أجوبة تتعلق بقانون الالتزامات والعقود والقانون الجنائي ومدونة الأسرة والقانون التجاري والقانون الإداري ، أسئلة مرفقة بأربعة أجوبة تتعلق بالتنظيم القضائي وقانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية.

أما باقي الاختبارات الكتابية فستكون عبارة عن مواضيع أو أسئلة.

في **امتحان الحصول على الأهلية لمزاولة مهنة المحاماة** ، ستكون أسئلة الاختبارين الكتابيين كلها باعتماد طريقة Q.C.M ، ترتبط بقضايا ومواضيع ذات صلة بمنظومة العدالة قانون المسطرة المدنية ، قانون المسطرة الجنائية ، قانون الالتزامات والعقود ، القانون الجنائي ، المادة الإدارية.

إذن فالاختبارات ستكون عبارة عن أسئلة متعددة الاختيارات ، أو مواضيع وأسئلة للمناقشة والتحليل. لذلك سأقسم حديثي في هذه المداخلة إلى شقين ، سأخصص الشق الأول للحديث عن منهجية الإجابة عن أسئلة Q.C.M ، والشق الثاني للحديث عن منهجية الإجابة عن موضوع للتحليل والمناقشة أو أسئلة مباشرة لمراقبة الفهم.

المحور الأول : منهجية الإجابة عن أسئلة وأجوبة من عدة اختيارات Q.C.M
المحور الثاني : منهجية الإجابة عن موضوع أو أسئلة مباشرة

المحور الأول : منهجية الإجابة عن أسئلة وأجوبة من عدة اختيارات Q.C.M

إن اللجوء لتقنية Q.C.M أو اختيار الجواب الصحيح من عدة اختيارات هو شكل من أشكال التقييم التي كثر الإقبال عليها في السنوات الأخيرة ، سواء في المباريات المهنية ، أو في الكليات والمعاهد ، وذلك نظرا لمزاياها المتعددة ، والمتمثلة بشكل أساسي في مرونتها الكبيرة وسهولة استعمالها ، وكذلك توفيرها للوقت في عملية التصحيح بسبب تطوير الماسحات الضوئية وآلات معالجة البيانات للتحقق من النتائج ، فيتم الإعلان عن النتائج في وقت قياسي.

فضلا عن كون هذه الطريقة في التقييم تحقق المساواة المطلقة بين المترشحين لأنها تعتمد معيارا واحد على خلاف التصحيح العادي في مواضيع المناقشة والتحليل والتي قد تتباين فيها النتائج المحصلة تبعا لتباين الرؤى بين المصححين.

كذلك من حسناتها أنها تقيم بشكل صحيح مدى استيعاب المترشح للجزئيات الدقيقة في المواد الممتحن فيها ، لذلك فهي على خلاف ما هو شائع لدى العديد من الطلبة والمهتمين بهذا الشأن من كونها سهلة وفي متناول الجميع ، تعتبر أصعب من المواضيع لأنها تتطلب من المترشح قدرا كبيرا من الدقة في المعلومات ، وأن يكون على إلمام كبير بمختلف جزئيات المادة الممتحن فيها، لذلك لا تستهينوا بطريقة Q.C.M في التقييم بل ركزوا في تحضيركم للاختبارات ، وضاعفوا جهودكم ، وانفذوا إلى أدق الجزئيات ، واستعينوا فيها بالحفظ ، لأن بعض الأمور لا يمكن ضبطها إلا بحفظها كما هو الأمر مثلا بالنسبة للآجال.

وتقوم هذه الطريقة في التقييم على وضع أسئلة مرفقة بأربعة أجوبة ، يتعين على المترشح اختيار جواب واحد أو أكثر من بين الأجوبة الأربعة المقترحة وذلك بوضع علامة، تحدد شكلها لجنة المباراة في الخانة أو الخانات الصحيحة بشكل جيد وواضح.

وهنا لا بد من تنبيهكم إلى ضرورة قراءة التعليمات التي تكون مدونة في ورقة الامتحان أو التي تتلى عليكم من طرف لجنة الامتحان ، واحترامها بشكل مطلق ، سواء ما تعلق منها بطريقة كتابة بياناتكم الشخصية ، أو طريقة وكيفية وضع العلامة أمام الجواب الصحيح. وكذلك تجنب استعمال المبيض أو الشطب ، لأن ورقتكم ستصحح من طرف آلة لا تعرف كيف تتسامح وتتجاوز عن مثل هذه الأخطاء البسيطة.

كذلك يجب الانتباه إلى تعليمات لجنة الامتحان بخصوص عدد أوراق الإجابة التي يكون للمترشح الحق فيها ، ففي غالب الأحيان لا يسمح للمترشح بالحصول سوى على ورقة واحدة، وهنا يجب على المترشح أن يضع جميع أجوبته على مسودة الإجابة (ورقة الوسخ)، ولا يقوم بنقلها على ورقة الإجابة إلا بعد مراجعتها وتصحيحها والتأكد منها، لأن عملية النقل لا تتطلب سوى بضع دقائق ، وهنا أيضا لا بد من الحرص الشديد خلال نقل الأجوبة تفاديا لارتكاب أخطاء خلال هذه المرحلة.

إذن بعد هذه التوطئة حول أهمية صيغة Q.C.M في التقييم نتساءل عن كيفية الاستعداد لاختبار Q.C.M وكيفية التعامل معه ؟ وما هي بعض الأخطاء التي يجب تجنب الوقوع فيها ؟

من بين أهم الأسئلة التي أتلقاها من طلبتي تلك التي تتعلق بكيفية الاستعداد لاجتياز الاختبار بصيغة Q.C.M ، وهو سؤال له ما يبرره لأن غالبية الطلبة لم يعتادوا خلال مشوارهم الجامعي على التقييم بهذه الطريقة ، ولأن الطالب خريج كلية الحقوق يجد ذاته أكثر في مواضيع المناقشة والتحليل ، التي تتيح له فضاء أرحب للتعبير بشكل جيد عن أفكاره ومواقفه بخصوص الإشكالية التي يثيرها موضوع الامتحان.

في حين أن الاختبار بصيغة Q.C.M يضعه في زاوية ضيقة ، حيث يكون ملزما للإجابة عن السؤال أن يختار الجواب أو الأجوبة الصحيحة من ضمن أربع اختيارات ، قد تكون صحيحة كلها ، أو خاطئة كلها ، أو متضمنة للصحيح و الخطأ.

وبطبيعة الحال فالإجابة لا يمكن اختصارها في وضع العلامة فقط ، بل تتعدى ذلك إلى دراسة للإشكالية التي يثيرها السؤال لتحديد الأجوبة أو الجواب الصحيح ، وهذا لن يتأتى للمترشح إلا إذا كان ملما بكل تفاصيل المادة الذي يختبر فيها.

من هذا المنطلق نوصيكم طلبتنا الأعزاء بضرورة التحضير للاختبارات انطلاقا من النص القانوني المؤطر للمادة الذي يعتبر المصدر الرئيسي بالنسبة لها ، ولا يتم الرجوع إلى المراجع الفقهية التي تعنى بشرح المادة إلا على سبيل الاستئناس ، أو لفهم بعض الأمور الغامضة ، أو التوسع في بعض النقط التي عالجها المشرع بشكل مقتضب.

وقبل الاجابة عن السؤال يجب قراءته قراءة متأنية ، وربطه بما يتوفر عليه الطالب من مكتسبات ، واستحضار السند القانوني الذي يبرر الاجابة . فالتسرع غالبا ما يوقع المترشح في الخطأ ، كذلك يجب الانتباه إلى المفردات والمصطلحات المستعملة ، ففي بعض الأحيان يتم استعمال مصطلحات تتشابه فيما بينها لإيقاع المترشح في فخ الخطأ.

إذن كانت هذه فقط بعض النصائح التي يمكن الاسترشاد بها في الاستعداد لاجتياز الاختبارات الكتابية بصيغة Q.C.M ، ونرى أنه من الأفيد إيراد بعض الأمثلة عن هذه الأسئلة ومناقشتها والجواب عنها ، وذلك فيما يلي:

1) **يكون المدين في حالة مطل: (الفصلين 254 و 255)**

-إذا تأخر عن تنفيذ التزامه من غير سبب مقبول

-إذا حل الأجل المقرر في السند المنشئ للالتزام

-إذا كان الأجل غير محدد في الالتزام وتوصل بإنذار للوفاء بالدين

-جميع الأجوبة خاطئة

2) **التقادم (الفصلين 371 و 372)**

-يسقط الدعوى الناشئة عن الالتزام خلال المدة التي يحددها القانون.

-يسقط الدعوى بقوة القانون

-يمكن للقاضي أن يستند للتقادم من تلقاء نفسه
-يمكن التنازل عن التقادم مقدما

3) بيع ملك الغير يقع صحيحا : (الفصل 485)

-إذا كان المشتري يجهل أن الشيء المبيع مملوك للغير
-إذا كسب البائع فيما بعد ملكية الشيء
-إذا أقر البائع بأن الشيء المبيع مملوك للغير
-إذا أقره المالك

4) يتم تسليم المبيع : (الفصل 502 من ق ل ع)

-في المكان الذي كان الشيء موجودا فيه عند البيع
-في المكان الذي يوجد به محل سكنى المشتري أو محل تجارته
-في المكان الذي اتفق عليه البائع والمشتري
-في المكان الذي يوجد به محل سكنى البائع أو محل تجارته

إذن كانت هذه فقط بعض النماذج للأسئلة متعددة الاختيارات في ق ل ع ، وسأضع بين أيديكم قريبا إن شاء مجموعة متنوعة من الأسئلة مع تصحيحها لمساعدتكم على الاستعداد الجيد للمباريات.

إذا ثبت ذلك ننتقل بحول الله إلى المحور الثاني من هذه المداخلة للحديث عن منهجية الاجابة عن موضوع أو أسئلة مباشرة.

المحور الثاني : منهجية الإجابة عن موضوع أو أسئلة مباشرة

يتكون قانون الالتزامات والعقود كما نعلم جميعا كتابين وهما:

-**الكتاب الأول : الالتزامات بوجه عام**
-**الكتاب الثاني : في مختلف العقود المسماة وفي أشباه العقود التي ترتبط بها**

وقد جرى تدريس قانون الالتزامات والعقود في كليات الحقوق وفق منهجية تقوم على تقسيمه لوحدتين أساسيتين هما :

-وحدة النظرية العامة للالتزام الفصول من 1 إلى 477 (السداسي الثالث)
-وحدة العقود المسماة يتم من خلالها الوقوف على مختلف العقود المسماة وأشباه العقود المرتبطة بها، الفصول من 478 إلى 1250. (السداسي الخامس)

ونحن نعلم جميعا مدى غنى وتنوع ودقة المعلومات الواردة في قانون الالتزامات والعقود ، والتي يصعب الإلمام بها بشكل جيد ، ولن يتأتى ذلك إلا لمن بذل مجهودا استثنائيا، وخصص

وقتا طويلا للتحضير والتهييء. لذلك فالمواضيع التي يمكن أن تكون موضوعا للامتحان يصعب حصرها ، نظرا لتنوع الإشكالات والمواضيع التي يتناولها هذا القانون.

ومن أجل اختيار الموضوع والأسئلة التي سنشتغل عليها في هذه المداخلة، عدنا إلى المواضيع التي سبق طرحها في المباريات السابقة فاخترنا موضوع القانون المدني الذي تم طرحه في مباراة الملحقين القضائيين دورة 2012 الفوج 39 وهو كالآتي:

قارن بين المسؤولية التقصيرية والتعاقدية وآثارهما ؟

إذن هذا موضوع من المواضيع المهمة في القانون المدني ، سنتعرف على طريقة معالجته وفقا لمنهجية علمية مضبوطة.

أول شيء يجب على المترشح فعله عند توصله بورقة الامتحان هو قراءة السؤال قراءة **متأنية لعدة مرات** ، من أجل فهمه وتفكيك مختلف عناصره ، فالسؤال الذي بين أيدينا هو :

قارن بين المسؤولية التقصيرية والتعاقدية وآثارهما ؟

فهو سؤال يبدأ بكلمة **قارن** ، لذلك نفهم منذ البداية بأننا مطالبون **بالمقارنة بين شيئين إثنين**، هما **المسؤولية التقصيرية والمسؤولية التعاقدية** ، بقيت لنا كلمة واحدة وهي : **وآثارهما** ، ونفهم منها أن المقارنة المطلوبة منا بين المسؤوليتين يجب أن تمتد أيضا **لآثار** هاتين المسؤوليتين.

إذن المطلوب منا من خلال هذا السؤال هو المقارنة بين عناصر ومظاهر المسؤولية التقصيرية والمسؤولية التعاقدية ، ثم المقارنة أيضا بين الآثار المترتبة عن كلاهما. والمقارنة تقتضي بالضرورة أن نحدد صفات وخصائص الشيئين المقارنين ، لنحدد بعد ذلك أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينهما.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه هناك عدة مقتضيات أخرى تتعلق بالمسؤولية التقصيرية والمسؤولية التعاقدية ، لا ينبغي التطرق إليها هنا ، لأن السؤال ورد بصيغة المقارنة ، لذلك لا داعي لذكر كل تفاصيل المسؤوليتين بل يجب الاقتصار فقط على ما هو ضروري **لإجراء هذه المقارنة** ، وكل ما ورد خلافا لذلك يعتبر خارج عن الموضوع ، لأنه هناك فرق بَيِّن بَينَ السؤال بالصيغة التي نحن بصددها ، وبين طرحه بهذه الصيغة : **تحدث عن أحكام المسؤولية التقصيرية والمسؤولية التعاقدية** ، ففي هذه الحالة نقسم الموضوع إلى مطلبين نخصص كل واحد منهما للحديث عن الأحكام العامة والشروط وخصائص كل نوع من المسؤولية.

وبرجوعنا لمختلف الكتابات الفقهية التي تناولت موضوع المسؤولية المدنية نجد معظمها يتطرق لأحكام هذه المسؤولية من حيث الشروط والمظاهر والآثار ، لكن نادرا ما نصادف مرجعا يفصل في إبراز مظاهر الفرق بين المسؤولية التقصيرية والتعاقدية. وهنا تبرز أهمية السؤال وذكاء واضعيه ، لأن من وضع السؤال لم يراهن فقط على المترشح الذي يضبط المعلومات ويحفظها ، وإنما يراهن أيضا على المترشح الذي يمتاز فضلا عن ذلك بملكة الفهم

والتحليل والمقارنة ، لأن إبراز الفرق ، والتمكن من صياغة تصميم مناسب لذلك، سيبقى مجهودا شخصيا للمترشح وهو الذي يخلق الفرق بين المترشحين أثناء تقييمهم.

لأن الموضوع الذي نحن بصدد الاجابة عنه يتعلق فقط بالمقارنة ، لذلك لا نكون في حاجة لذكر كل ما يتعلق بالمسؤوليتين ، بل فقط ما هو لازم لإبراز الفرق بينهما. ولأجل هذه الغاية نتساءل عن الطريقة التي يمكن اعتمادها للإجابة عن هذا الموضوع وفقا لتصميم متوازن ومقبول.

للوصول إلى التصميم الذي يمكن اعتماده في الإجابة عن هذا الموضوع ، نقوم بسرد الأفكار والنقط الأساسية التي يجب أن تشملها الإجابة ، وذلك فيما يلي:

- **المبادئ العامة للمسؤولية المدنية كإطار عام للموضوع**
- **مظاهر المسؤولية التعاقدية**
- **الشروط اللازمة لتحقق المسؤولية التعاقدية**
- **آثار المسؤولية التعاقدية**
- **الشروط العامة للمسؤولية التقصيرية**
- **مظاهر المسؤولية التقصيرية**
- **آثار المسؤولية التقصيرية**

ومن خلال هذه العناصر يتضح لنا بأن الأمر لا يخرج عن ثلاث نقط أساسية تبقى لازمة للقيام بالمقارنة بين المسؤولية التقصيرية والمسؤولية التعاقدية وهي:

- **شروط قيام المسؤولية**
- **مظاهر المسؤولية**
- **آثار المسؤولية**

لكن كيف يمكن بلورة هذه العناصر في شكل تصميم تنائي متوازن ومستوف لجميع العناصر المطلوبة في الاجابة ؟ وهذا هو التحدي الأكبر الذي يواجه كل المترشحين ، فمن تمكن من الوصول إلى التصميم المتوازن ، المتكامل ، يكون قد اجتاز المحطة الأساسية الأولى بنجاح.

وللوصول إلى التصميم هناك عدة طرق ومناهج تختلف من شخص لآخر ، ونحن نفضل دائما الطريقة المبنية على تفكيك العناصر الأساسية وتجميعها ، وهذه العناصر هي التي تم تحديدها أعلاه في ثلاث عناصر ، يلزمنا تقسيمها لعنصرين أساسيين لتكون هي العمود الفقري للموضوع.

ونلاحظ أن هذه العناصر تتعلق **بالشروط** ، **المظاهر والآثار**. وبما أننا ملزمون باحترام منهجية التصميم الثنائي ، فسيكون علينا اختيار الجمع بين عنصرين ، مع مراعاة عنصر

الانسجام بينهما ، وكذلك عنصر الكم في المعلومات حتى يكون جوابنا عن الموضوع متوازنا شكلا ومضمونا.

وبما أن الحيز الأكبر في الاجابة تأخذه الشروط سنختار تخصيص المطلب الأول **للشروط** ، ليبقى المطلب الثاني **للمظاهر والآثار**. وإن كان جمع الشروط والمظاهر في المطلب الأول، والآثار في المطلب الثاني ، يبدو أكثر انسجاما ، غير أنه سيخلق لنا اختلالا في الكم لأن المطلب الأول سيكون غني جدا بالمعلومات على خلاف المطلب الثاني فنسقط في اختلال التوازن الكمي بين المطلبين.

وبناء على ما سبق ذكره نقترح تقسيم الموضوع إلى مطلبين على الشكل التالي:

المطلب الأول: شروط قيام المسؤولية التقصيرية والتعاقدية وأوجه التشابه والاختلاف بينهما

المطلب الثاني : مظاهر وآثار المسؤولية التقصيرية والتعاقدية وأوجه التشابه والاختلاف بينهما

وبما أن الأمر يقتضي منا أيضا تقسيم كل مطلب إلى تقسيمات فرعية ، سنقوم من جديد بتفكيك عناصر كل مطلب ، ونبدأ بالمطلب الأول ، ويبدو لنا أن هذا المطلب يتكون من عنصرين أساسيين هما:

-تحديد شروط كل من المسؤولية التقصيرية والمسؤولية التعاقدية

-إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينهما

ولذلك سنقسم هذا المطلب إلى فقرتين ، نخصص كل واحدة لعنصر محدد كما يلي:

الفقرة الأولى : الشروط اللازمة لقيام المسؤولية التقصيرية والتعاقدية

الفقرة الثانية : أوجه التشابه والاختلاف بين شروط قيام المسؤولية التقصيرية والتعاقدية

ثم نمر بعد ذلك أيضا إلى تقسيم الفقرات ، فنجد بأن الفقرة الأولى تضم الشروط اللازمة لقيام المسؤولية التقصيرية والتعاقدية ، فنفصل بينهما لتستقل شروط المسؤولية التقصيرية عن المسؤولية التعاقدية على الشكل التالي :

أولا : الشروط اللازم توفرها لقيام المسؤولية التقصيرية

ثانيا : الشروط اللازم توفرها لقيام المسؤولية التعاقدية

ونفس الشيء نطبقه في الفقرة الثانية حيث يتضح لنا أنها تتكون من عنصرين أساسيين هما أوجه التشابه و أوجه الاختلاف ، فنقسم هذه الفقرة كما يلي:

أولا : أوجه التشابه بين شروط قيام المسؤولية التقصيرية والتعاقدية

ثانيا : أوجه الاختلاف بين شروط قيام المسؤولية التقصيرية والتعاقدية

بعد هذا نمر إلى المطلب الثاني ، وهو يتعلق **بمظاهر وآثار المسؤولية التقصيرية والتعاقدية وأوجه التشابه والاختلاف بينهما** ، فنميز بين المظاهر والآثار ، لنقسم هذا المطلب إلى فقرتين على الشكل التالي:

الفقرة الأولى: مظاهر المسؤولية التقصيرية والتعاقدية وأوجه التشابه والاختلاف بينهما

الفقرة الثانية: آثار المسؤولية التقصيرية والتعاقدية وأوجه التشابه والاختلاف بينهما

وسيرا على نفس المنهجية في المطلب الأول نفكك أيضا عناصر فقرات المطلب الثاني ، فنجد بأن الفقرة الأولى **تجمع المظاهر وأوجه التشابه والاختلاف** ، فنفصل بينهما ، لنحصل على عنصرين أساسيين كما يلي:

أولا : مظاهر المسؤولية التقصيرية والتعاقدية

ثانيا : أوجه التشابه والاختلاف في مظاهر المسؤولية التقصيرية والتعاقدية

وأخيرا نطبق نفس المنهجية على الفقرة الأخيرة المتعلقة بآثار المسؤولية التقصيرية والتعاقدية وأوجه التشابه والاختلاف بينهما ، ونقسمها لنفس العلة على الشكل التالي:

أولا : آثار المسؤولية التقصيرية والتعاقدية

ثانيا : مظاهر التشابه والاختلاف في الآثار بين المسؤولية التقصيرية والتعاقدية

لنخلص في الأخير إلى تحديد التصميم النهائي الذي سنعالج في ضوئه موضوع الامتحان وهو كما يلي:

المقدمة:

المطلب الأول: شروط قيام المسؤولية التقصيرية والتعاقدية وأوجه التشابه والاختلاف بينهما

الفقرة الأولى : الشروط اللازمة لقيام المسؤولية التقصيرية والتعاقدية

أولا : الشروط اللازم توفرها لقيام المسؤولية التقصيرية

ثانيا : الشروط اللازم توفرها لقيام المسؤولية التعاقدية

الفقرة الثانية : أوجه التشابه والاختلاف بين شروط قيام المسؤولية التقصيرية والتعاقدية

أولا : أوجه التشابه بين شروط قيام المسؤولية التقصيرية والتعاقدية

ثانيا : أوجه الاختلاف بين شروط قيام المسؤولية التقصيرية والتعاقدية

المطلب الثاني : مظاهر وآثار المسؤولية التقصيرية والتعاقدية وأوجه التشابه والاختلاف بينهما

الفقرة الأولى: مظاهر المسؤولية التقصيرية والتعاقدية وأوجه التشابه والاختلاف بينهما

أولا : مظاهر المسؤولية التقصيرية والتعاقدية

ثانيا : أوجه التشابه والاختلاف في مظاهر المسؤولية التقصيرية والتعاقدية

الفقرة الثانية: آثار المسؤولية التقصيرية والتعاقدية وأوجه التشابه والاختلاف بينهما

أولا : آثار المسؤولية التقصيرية والتعاقدية

ثانيا : مظاهر التشابه والاختلاف في الآثار بين المسؤولية التقصيرية والتعاقدية

الخاتمة.

إلى هنا نكون قد وصلنا إلى مرحلة الانتهاء من وضع التصميم ، وهي كما قلت مرحلة أساسية في الاجابة ، بعدها تأتي مرحلة التحرير ، وهي تتم بناء على المكتسبات التي راكمها المترشح خلال مرحلة دراساته الجامعية وكذا مرحلة استعداده للمباراة. وأعتقد بأن هذه المرحلة لا تطرح أي مشكل لأن المعلومات التي يحتاجها المترشح متوفرة في جميع المراجع الفقهية فيكفيه الرجوع لإحداها لاستكمال عناصر الإجابة.

إذن كان هذا فيما يخص الموضوع العام الذي يحتاج للمناقشة والتحليل ، وقد جرت العادة أن يكون الاختبار الكتابي في القانون المدني عبارة عن موضوع ، غير أنه في المباراة الأخيرة التي أجريت بتاريخ 19 و 20 فبراير من هذه السنة كانت الامتحان في القانون المدني عبارة عن أسئلة فرعية مباشرة ، لذلك قررنا أيضا الحديث عن منهجية الاجابة عن هذا النوع من الأسئلة ، وقد اخترنا لذلك الأسئلة التي تم طرحها في المباراة الأخيرة وهي كالتالي:

امتحان مادة القانون المدني

تعد القرائن مِنْ بَيْن وسائل الإثبات الَّتِي نظمها المشرع المغربي فِي ظ ل ع مِنْ خِلَال الفصل 449 وما يليه:

***عرف القرينة؛**

***تحدث عَنْ أنواع القرينة وحجية القرينة القانونية فِي الإثبات؛**

***تحدث عَنْ القوة الثبوتية للقرينة؛**

***تحدث عَنْ حجية الشيء المقضي بِهِ؛**

***أبرز الشروط الَّتِي تحتْ توفرها فِي الحكم المحوز للأمر المقضى به.**

فهذا الاختبار كما تلاحظون جاء في صيغة أسئلة مباشرة ، وهي أسئلة دقيقة جدا ، تناولها المشرع بشكل جد مقتضب في الفصول من 449 إلى 455 من ق ل ع ، وهي أيضا من المواضيع التي لم يكن يعيرها الطلبة اهتماما كبيرا أثناء التحضير للمباراة ، فغالبيتهم يمر عليها مرور الكرام ، وهنا أوجه نصيحة للمترشحين والمترشحات بعدم إهمال أي مقتضى كيفما كانت قيمته ورد في ق ل ع ، فجميع النصوص القانونية يجب أن يعطى لها حقها خلال مرحلة التحضير.

هذه الأسئلة لا تتطلب الاجابة عنها وضع أي تصميم ، بل يمكن للمترشح أن يشرع مباشرة في الإجابة. ولكنها تقتضي أن يكون المترشح متوفرا على معلومات مضبوطة ودقيقة تؤهله لتقديم الاجابة الصحيحة.

إذن فالإجابة على الأسئلة المباشرة لا تطرح إشكالا كبيرا ، فهي تحتاج فقط إلى فهم السؤال بشكل جيد ، والإجابة عنه مباشرة ، ولتكون هذه التوجيهات أكثر فائدة ارتأيت أن أجيب عن الأسئلة المطروحة أعلاه.

السؤال الأول : عرف القرينة

القرينة عرفها المشرع في الفصل 449 من ق ل ع بنصه على أن " القرائن دلائل يستخلص منها القانون أو القاضي وجود وقائع مجهولة " ، فهي إذن استنباط المشرع أو القاضي لواقعة غير ثابتة من واقعة ثابتة استنادا إلى الغالب من الأحوال ، حيث توجد واقعتين إحداهما مجهولة (الواقعة المراد إثباتها) والأخرى معلومة (التي يتم الاستنباط منها) فيتم التوصل لإثبات الواقعة المجهولة بواسطة الواقعة المعلومة. ،نظرا لقربها منها واتصالها بها.

السؤال الثاني : تحدث عَنْ أنواع القرينة وحجية القرينة القانونية فِي الإثبات

القرينة نوعان ، القرينة القانونية المقررة بمقتضى القانون، والقرينة التي لم يقررها القانون.

القرينة القانونية وهي المنصوص عليها في الفصل 450 من ق ل ع الذي ينص على أن:

القرينة القانونية هي التي يربطها القانون بأفعال أو وقائع معينة كما يلي:

- التصرفات التي يقضي القانون ببطلانها بالنظر إلى مجرد صفاتها لافتراض وقوعها مخالفة لأحكامه؛
- الحالات التي ينص القانون فيها على أن الالتزام أو التحلل منه ينتج من ظروف معينة، كالتقادم؛
- الحجية التي يمنحها القانون للشيء المقضي.

أما القرينة التي لم يقررها القانون فهي حسب الفصل 454 من ق ل ع القرائن الموكولة لحكمة القاضي. وليس للقاضي أن يقبل إلا القرائن القوية الخالية من اللبس أو القرائن المتعددة التي حصل التوافق بينها. وإثبات العكس سائغ، ويمكن حصوله بكافة الطرق.

أما عن حجية القرينة القانونية في الإثبات فهي تنقل محل الإثبات من الواقعة المراد إثباتها إلى واقعة أخرى متصلة أو مجاورة يحددها المشرع، فتكون هذه الواقعة الأخيرة هي أساس القرينة التي يشترط القانون قيامها لانطباق حكم القرينة، وبذلك يتعين ثبوتها أولا حتى يجرى هذا الحكم، فيكون على من يتمسك بقرينة قانونية أن يقيم الدليل على أن هذه الواقعة قد توفرت له بشروطها القانونية وللخصم الذي يُحتج عليه بالقرينة أن ينازع في توافر الشروط التي يتطلبها القانون لقيامها و أن يدحض ما يقدمه خصمه من أدلة على ذلك، وتوافر شروط انطباق القرينة القانونية مسألة قانونية يخضع فيها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض.

السؤال الثالث : تحدث عَنْ القوة الثبوتية للقرينة

القرينة حسب الفصل 453 من ق ل ع **تعفي من تقررت لمصلحته من كل إثبات**، بمعنى أنها قرينة قطعية ولا يُقبل أي إثبات يخالفها.

أما القرائن التي لم يقررها القانون فلا تُقبل القرائن، ولو كانت قوية وخالية من اللبس ومتوافقة، إلا إذا تأيدت باليمين ممن يتمسك بها متى رأى القاضي وجوب أدائها.

السؤال الرابع : تحدث عَنْ حُجية الشيء المقضي بِهِ

حجية الشيء المقضي به هي تلك الحُجية التي تثبت للحكم فيما فصل فيه بين الخصوم وبالنسبة لذات الحق محلا وسببا، فيكون أثرها وضع حد للنزاع المعروض على المحكمة، فتثبت لجميع الأحكام القطعية التي بتت في الجوهر، فإن صدر هذا الحكم غيابيا تبقى له حُجيته إلى أن تزول بإلغائه بالتعرض، وإن صدر ابتدائيا تبقى له حُجيته إلى أن تزول بإلغائه استئنافيا، وإن كان غير قابل للطعن العادي تبقى له حُجيته إلى أن يُنقض وهكذا.... والأحكام التي تثبت لها حُجية الشيء المقضي به هي الأحكام القطعية لأنها هي التي تحسم النزاع في الخصومة ولو كانت قابلة لكافة طرق الطعن، وليس من الضروري حتى يعتبر الحكم قطعيا أن يفصل في مجموع النزاع، بل يكفي أن يضع حدا للنزاع في بعض أجزاء الدعوى. أما الأحكام غير القطعية فهي لا تحوز حجية الشيء المقضي به لأنها أحكام لا تفصل في أي نزاع، وإنما تتعلق بسير الخصومة أو بالتحقيق فيها، كالحكم بإجراء خبرة مثلا.

السؤال الخامس: أبرز الشروط الَّتِي يَجِبُ توفرها فِي الحكم المحوز للأمر المقضي بِهِ

إن قوة الشيء المقضي لا تثبت إلا لمنطوق الحكم، ولا تقوم إلا بالنسبة إلى ما جاء فيه أو ما يعتبر نتيجة حتمية ومباشرة له. ويلزم لذلك تحقق مجموعة من الشروط حددها الفصل 451 من ق ل ع وهي:

- **أن يكون الشيء المطلوب هو نفس ما سبق طلبه؛**
- **أن تؤسس الدعوى على نفس السبب؛**
- **أن تكون الدعوى قائمة بين نفس الخصوم ومرفوعة منهم وعليهم بنفس الصفة.**

ويعتبر في حكم الخصوم الذين كانوا أطرافا في الدعوى ورثتهم وخلفاؤهم حين يباشرون حقوق من انتقلت إليهم منهم باستثناء حالة التدليس والتواطؤ.